AL-NAHRAIN JOURNAL OF LEGAL SCIENCE Vol.27 2025, pp. 117-138

AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW

ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

عدد: خاص المجلد: ٢٧ تموز ٢٠٢٥ مجلة النهرين للعلوم القانونية

Received:1/5/2025 Accepted: 3/6/2025 Published: 6/5/2025

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

القـانـون الاداري والتحـولات الاجتمـاعيـة

أ.م.د.شيمـاء مـدلـول عـباس

كلية الحقوق/جامعة النهرين

ملخص البحث :

تبحث هذه الورقة البحثية بشكل نقدي دور القانون الإداري في تشكيل وتوجيه السياسات الاجتماعية، مع التركيز بشكل خاص على المشهد القانوني المتطور في العراق منذ عام ٢٠٠٣، وبالاعتماد على مجموعة من الأطر النظرية ودراسات الحالة، فإنها تدقق في الآليات القانونية التي يقوم عليها تنفيذ السياسات، وظيفة المراجعة القضائية، وتأثير القانون الإداري على القطاعات الاجتماعية الرئيسية بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والإسكان، حيث تتناول الدراسة أيضًا التحديات التي تفرضها البيروقراطية والفساد وانعدام الشفافية، مع تقديم تحليل مقارن مع دول الشرق الأوسط الأخرى والولايات القضائية الدولية، ومن خلال هذا الاستكشاف الشامل، تسلط الورقة الضوء على الإمكانات التحويلية للقانون الإداري في الحكم والسياسة الاجتماعية، وتؤكد الحاجة الملحة للإصلاح القانوني وبناء القدرات وتساهم برؤى قيمه للنهوض بالعدالة الاجتماعية والمساءلة في العراق.

المـقـدمـة

يمثل القانون الإداري حجر الزاوية في بنية الحوكمة العامة، حيث يوفر الإطار القانوني الذي من خلاله تنفذ الهيئات الحكومية السياسات وتنظمها، فهو يسد الفجوة بين القصد التشريعي والتطبيق العملي، مما يضمن أن إجراءات الإدارة تتماشى مع مبادئ العدالة والشرعية والشفافية، وفي سياق التحولات الاجتماعية يتولى القانون الإداري دوراً محورياً، حيث يقوم بتوجيه مسار السياسة العامة لتلبية الاحتياجات والتحديات المتطورة للمجتمع[١].

تتعمق هذه الورقة البحثية في التفاعل المعقد بين القانون الإداري والسياسات الاجتماعية، وتكشف عن الطرق التي تشكل بها اللوائح والإجراءات الإدارية مسار التغيير المجتمعي وتوجهه، وأحياناً تقيده، بينما تتصارع الحكومات في جميع أنحاء العالم مع تحديات اجتماعية غير مسبوقة، تتراوح من تداعيات الوباء العالمي إلى المطالب الملحة للعدالة الاجتماعية والإنصاف، فإن آليات القانون الإداري تعمل كقنوات للتغيير وضمانات للمصلحة العامة.

إن العلاقة بين القانون الإداري والتحول الاجتماعي معقدة ومتعددة الأوجه، فمن ناحية يوفر القانون الإداري البنية التحتية القانونية اللازمة لصياغة وتنفيذ السياسات الاجتماعية التقدمية، فهو يضمن أن الهيئات العامة تعمل ضمن حدود سلطتها القانونية، مع توفير منصة للمشاركة العامة والتدقيق، ومن ناحية أخرى قد تكون جمود الإجراءات الإدارية وتعقيدها في بعض الأحيان بمثابة عوائق أمام الحكم السريع والمستجيب، خاصة في أوقات الاضطرابات الاجتماعية .

وتسعى هذه الورقة إلى كشف هذه التعقيدات وتقديم تحليل شامل لدور القوانين الإدارية في تشكيل وتوجيه السياسات الاجتماعية، ويتناول الطبيعة المزدوجة للقانون الإداري باعتباره حافزاً للتغيير الاجتماعي وحارساً للمعايير القانونية الراسخة، ومن خلال سلسلة من دراسات الحالة والتحليلات القانونية، تسلط هذه الورقة الضوء على الطرق التي سهّل بها القانون الإداري التحولات الاجتماعية مع إجراء تقييم نقدي للقيود والتحديات التي يطرحها .

ومن خلال القيام بذلك، تساهم الورقة في الخطاب الأوسع حول دور القانون في المجتمع وتقدم رؤى حول الطرق التي يمكن من خلالها الاستفادة من الأطر القانونية لتعزيز التقدم الاجتماعي، وهو يدعو القراء إلى التفكير في التوازن الدقيق بين الاستقرار القانوني والتغيير الاجتماعي، والدور المحوري الذي يلعبه القانون الإداري في إدارة هذا التوازن، ومن خلال هذا التحليل تهدف الورقة إلى تسليط الضوء على إمكانات القانون الإداري كأداة للتحول الاجتماعي وضرورة الإصلاح القانوني المستمر في السعي لتحقيق مجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً .

اهداف البحث :-

- **دراسة دور القانون الإداري في صياغة السياسات الاجتماعية وتنفيذها :**

حيث يهدف إلى تحليل كيفية تأثير القانون الإداري ومشاركته في عملية تطوير وتنفيذ السياسات الاجتماعية، وسيتضمن استكشاف الأطر والإجراءات والآليات القانونية التي تستخدمها الهيئات

[١] ابراهيم طة الفياض، القانون الادراي، طبع مكتبة الفلاح ،١٩٨٨م، ص ٢١

الإدارية لترجمة النوايا التشريعية إلى سياسات قابلة للتنفيذ، وسيغطي الهدف أيضاً كيفية ضمان القانون الإداري أن يلتزم تنفيذ هذه السياسات بمبادئ العدالة والمساءلة والشفافية.

- **تقييم أثر القانون الإداري على التحولات الاجتماعية :**

يركز هذا الهدف على تقييم التأثيرات الواقعية للقانون الإداري على المجتمع، لا سيما فيما يتعلق بالتغيير والتحول الاجتماعي، وسيتضمن إجراء دراسات حالة أو تحليلات مقارنة لتوضيح كيف أثر القانون الإداري بشكل إيجابي أو سلبي على سياسات ونتائج اجتماعية محددة، والهدف من ذلك هو تقديم رؤية متوازنة لفعالية القانون الإداري في تسهيل التقدم الاجتماعي ومعالجة التحديات المجتمعية.

- **التعرف على التحديات واقتراح التوصيات لتعزيز دور القانون الإداري في الحوكمة الاجتماعية:**

يتضمن هذا الهدف إجراء دراسة نقدية للتحديات والقيود والمزالق المحتملة المرتبطة بتطبيق القانون الإداري على السياسات الاجتماعية، وسيتضمن تحديد المجالات التي قد يقصر فيها القانون الإداري عن تحقيق أهدافه أو حيث قد يعيق التقدم الاجتماعي عن غير قصد، وبناءً على هذا التحليل سيقترح الهدف أيضاً توصيات عمليه للإصلاحات القانونية أو تعديل السياسات أو التغييرات في الممارسات الإدارية لتعزيز فعالية القانون الإداري في دفع التحولات الاجتماعية .

المبحث الاول

مفهوم القوانين الإدارية

يعد القانون الإداري عنصراً حيوياً في النظام القانوني، حيث يحدد صلاحيات وإجراءات ومسؤوليات الهيئات الحكومية وهو يحدد الإطار الذي تعمل ضمنه الإدارة العامة، ويضمن تنفيذ الإجراءات الحكومية وفقا للقانون ومبادئ الحكم الرشيد، ومن خلال توفير آليات المساءلة والمراجعة يلعب القانون الإداري دوراً محورياً في دعم سيادة القانون وحماية حقوق الأفراد[1].

المطلب الأول

التعريف بالقانون الإداري ووظائفه

يهتم القانون الإداري في جوهره بتنظيم سلطات الحكومة، وهي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الحاجة إلى الحكم الكفء والفعّال وضرورة حماية الحريات الفردية، ويتم تحقيق ذلك من خلال سلسلة من المبادئ القانونية التي توجه وتقيد ممارسة السلطة الحكومية، وتشمل هذه المبادئ الشرعية، التي تنص على أن جميع الإجراءات الإدارية يجب أن يكون لها أساس قانوني، والمعقولية التي تتطلب أن تكون القرارات الإدارية عقلانية وعادلة، والتناسب الذي يضمن ألا تكون الإجراءات الحكومية أكثر تدخلاً أو قسراً من اللازم لتحقيق أهدافها [2].

بالإضافة إلى تنظيم السلطات الحكومية، ويحدد القانون الإداري أيضاً الإجراءات التي يجب على الهيئة العامة اتباعها في ممارسة وظائفها، ويشمل ذلك القواعد التي تحكم اتخاذ القرارات الإدارية

[1]) د.ثروت بدوي ، القانون الاداري ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٦ ، ص ٣ .
[2]) د.عليوة مصطفى فتح الباب، المدخل الى القانون الاداري ، ط2 ، ٢٠١٣ ، ص ١١ .

وسير جلسات الاستماع والتحقيقات وإصدار التراخيص والتصاريح، ويهدف القانون الإداري من خلال هذه المتطلبات الإجرائية إلى ضمان الشفافية والمساءلة والمشاركة في العملية الإدارية، فهو يوفر للأفراد والكيانات سبلاً لتحدي الإجراءات الإدارية، وبالتالي يكون بمثابة ضابط للحكم التعسفي أو المتقلب.

ويلعب القانون الإداري أيضاً دوراً حاسماً في تنفيذ السياسات العامة، فهو يوفر الأدوات والآليات القانونية التي من خلالها يتم ترجمة أهداف السياسة إلى إجراءات ونتائج ملموسة، ويشمل ذلك سلطة إصدار اللوائح وفرض الامتثال للمعايير القانونية والفصل في المنازعات الناشئة عن الإجراءات الإدارية، ومن خلال هذه الوظائف يسهل القانون الإداري تحقيق أهداف السياسة، بينما يوفر أيضاً إطاراً لحل النزاعات وضمان العدالة في العملية الإدارية.

المـطـلب الـثانـي

نــظريات التــحول الاجـتماعــي

توفر نظريات التحول الاجتماعي أطراً مختلفة لفهم وتحليل العمليات المعقدة التي تتغير وتتطور المجتمعات من خلالها، وتشمل هذه النظريات مجموعة "من التخصصات بما في ذلك علم الاجتماع والعلوم" السياسية والاقتصاد، ويقدم كل منها وجهات نظر متميزة حول دوافع وأنماط ونتائج التغيير الاجتماعي [١].

إحدى النظريات السائدة هي نظرية التحديث، التي تفترض أن المجتمعات تتقدم عبر سلسلة من المراحل الخطية نحو الحداثة، والتي تتميز بالحكم الديمقراطي والتصنيع، وتحسين مستويات المعيشة، وتشير هذه النظرية إلى أن التحولات الاجتماعية مدفوعة بالتقدم التكنولوجي وزيادة فرص الحصول على التعليم، مما يؤدي إلى تحولات في القيم الثقافية والهياكل الاجتماعية، ومع ذلك يرى النقاد أن هذه النظرية غالباً ما تبالغ في تبسيط عملية التغيير الاجتماعي وتفشل في مراعاة عدم المساواة واختلال توازن القوى المتأصل في التنمية العالمية.

وهناك إطار مؤثر آخر هو نظرية التبعية، التي تتحدى عالمية نظرية التحديث بحجة أن التخلف في مناطق معينة ليس مرحلة في تطور خطي، بل هو نتيجة لاندماجها في النظام الرأسمالي العالمي الذي يفيد الدول الغنية على حساب الدول الأكثر فقراً، ومن هذا المنظور تتشكل التحولات الاجتماعية في البلدان النامية من خلال الضغوط الاقتصادية الخارجية والعلاقات الاستغلالية، مما يؤدي إلى الدعوة إلى تغييرات هيكلية في العلاقات الدولية .

تنظر نظريات الصراع الاجتماعي، المستمدة من الفكر الماركسي إلى التحول الاجتماعي باعتباره نتيجة للصراعات بين الطبقات أو المجموعات الاجتماعية المختلفة، تؤكد هذه النظريات على دور القوة والإكراه في التغيير المجتمعي، بحجة أن التحولات غالبا ما تنشأ من الصراعات من أجل الموارد والحقوق والاعتراف، ووفقاً لوجهة النظر هذه يمكن للهياكل القانونية والإدارية أن تعمل على إدامة علاقات القوة القائمة وتحديها، وتلعب دوراً حاسماً في تشكيل اتجاه ووتيرة التغيير الاجتماعي[٢].

تركز النظريات الثقافية للتحول الاجتماعي على دور الأفكار والقيم والممارسات الثقافية في تشكيل الأعراف والسلوكيات المجتمعية، ويجادلون بأن التغييرات في المعتقدات والمواقف الجماعية يمكن أن تؤدي إلى تحولات عميقة في السياسات والمؤسسات الاجتماعية، ومن هذا المنظور يعد القانون

[١]) د.عبد الباسط حسن، التغيير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1964 ص ٤ .
[٢]) د.محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين "النظرية" والتطبيق، "دار" مجدلاوي للنشر "والتوزيع" ، 1996، ص١٣ .

بمثابة انعكاس للقيم الثقافية وأداة لتعزيزها أو تحديها، مع تسليط الضوء على التفاعل بين القواعد القانونية والتغيير المجتمعي .

المطلب الثالث

دمج القانون الإداري في السياسة الاجتماعية

يعد دمج القانون الإداري في السياسة الاجتماعية عملية حاسمة تضمن مواءمة الأطر القانونية مع أهداف وغايات التنمية المجتمعية ، يوفر القانون الإداري البنية والآليات التي يتم من خلالها تنفيذ السياسات الاجتماعية ومراقبتها وتقييمها، ويلعب دوراً لا غنى عنه في ترجمة نوايا السياسات إلى نتائج ملموسة [1]. وفي قلب هذا التكامل يكمن مفهوم الحوكمة، حيث يعمل القانون الإداري كأداة للهيئات العامة لممارسة صلاحياتها بطريقة تتفق مع القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، فهو يحدد المعايير القانونية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات، مما يضمن ترسيخها في القانون والالتزام بمبادئ مثل الشفافية والمساءلة والعدالة، ويعطي هذا الدعم القانوني الشرعية للسياسات الاجتماعية ويعزز ثقة الجمهور وامتثاله .

كما يسهل القانون الإداري المشاركة العامة في عملية صنع السياسات، وينص على أن تكون عمليات صنع القرار شاملة ومفتوحة وتوفر قنوات للمواطنين ومجموعات المصالح للتعبير عن آرائهم واهتماماتهم، ويثري هذا النهج التشاركي عملية صياغة السياسات مما يؤدي إلى سياسات اجتماعية أكثر استنارة واستجابة تعكس احتياجات وتطلعات المجتمع بشكل أفضل .

فيما يتعلق بتنفيذ السياسات، يوفر القانون الإداري المبادئ التوجيهية الإجرائية التي تحكم تصرفات المسؤولين والوكالات العامة، فهو يضمن تطبيق السياسات بشكل متسق ونزيه مما يوفر الحماية من اتخاذ القرارات التعسفية، علاوة على ذلك فإنه ينشئ آليات للمراجعة والاستئناف، مما يسمح للأفراد والكيانات بالطعن في الإجراءات الإدارية التي يرون أنها غير عادلة أو غير قانونية، وهذا لا يخدم فقط كضابط للسلطة الإدارية، بل يعزز أيضاً مصداقية وفعالية السياسات الاجتماعية .

علاوة على ذلك، يلعب القانون الإداري دوراً حاسماً في ضمان المساءلة في تنفيذ السياسات الاجتماعية، ويخضع تصرفات الهيئات العامة للتدقيق القضائي، مما يضمن أنها تعمل ضمن حدود سلطتها القانونية وبما يتوافق مع المعايير القانونية المعمول بها، وتعزز وظيفة الرقابة هذه سيادة القانون وتدعم حقوق الأفراد وحرياتهم مما يساهم في سلامة وفعالية السياسات الاجتماعية بشكل عام[2] .

وبهذا فإن دمج القانون الإداري في السياسة الاجتماعية هو عملية متعددة الأوجه تعزز الأسس القانونية لمبادرات السياسات، وتعزز الحكم التشاركي وتضمن العدالة الإجرائية والاتساق في تنفيذ السياسات وتدعم المساءلة والشفافية، ومن خلال هذه الوظائف يعمل القانون الإداري كقناة حيوية لتحقيق الأهداف الاجتماعية وتعزيز مجتمع عادل ومنصف وشامل .

[1]) د.على محمد بدير واخرون، مبادى واحكام القانون الاداري، ط4 ، القاهرة، 2009، ص ٩ .
[2]) وسام صابر العاني، القضاء الاداري، بغداد، 2013 ، ص ٦ .

المبحث الثاني

دور القانون الإداري في الحوكمة وصنع السياسات

يلعب القانون الإداري دوراً محورياً في الحكم وصنع السياسات، حيث يوفر إطاراً منظماً وقانونياً يتم من خلاله تنفيذ السياسات الحكومية وإنفاذها، وإحدى الوظائف الحاسمة للقانون الإداري في هذا المجال هي إنشاء الآليات القانونية التي توجه وتسهل تنفيذ السياسات، وضمان ترجمة السياسات إلى إجراءات عملية بطريقة تدعم سيادة القانون والحكم الديمقراطي [1].

المطلب الأول
الآليات القانونية لتنفيذ السياسات

تشمل الآليات القانونية لتنفيذ السياسات مجموعة متنوعة من الأدوات والعمليات المصممة لوضع نوايا صانعي السياسات موضع التنفيذ، وتشمل هذه الآليات إصدار اللوائح والأوامر ومنح التصاريح والتراخيص وإنفاذ المعايير والالتزامات القانونية، ومن خلال هذه الأدوات يقوم القانون الإداري بتفعيل قرارات السياسة، وترجمة الأهداف المجردة إلى تدابير وإجراءات ملموسة . كما تعد عملية إصدار اللوائح آلية أساسية يؤثر من خلالها القانون الإداري على تنفيذ السياسات، غالباً ما تمُنح الوكالات الحكومية سلطة إنشاء لوائح توفر إرشادات مفصلة ومحددة حول كيفية تحقيق أهداف السياسة العامة، تتمتع هذه الأنظمة بقوة القانون وتلعب دوراً حاسماً في سد الثغرات التي خلفتها التشريعات التشريعية الأوسع، مما يضمن تنفيذ السياسات بطريقة واضحة ومتسقة [2].

وتمثل التصاريح والتراخيص آلية قانونية حاسمة أخرى في تنفيذ السياسات، يحدد القانون الإداري معايير وإجراءات الحصول على هذه التراخيص، والتي غالباً ما تكون مطلوبة للأفراد والكيانات للمشاركة في أنشطة معينة أو الوصول إلى موارد معينة، ومن خلال وضع عمليات واضحة وشفافة لمنح التصاريح والتراخيص أو رفضها، ويضمن القانون الإداري تنفيذ أهداف السياسة بطريقة عادلة ومنصفة.

يــعد الإنفاذ عنصراً حيوياً آخر في تنفيذ السياسات، ويوفر القانون الإداري الأدوات والعمليات التي يتم من خلالها الحفاظ على الامتثال للمعايير والالتزامات القانونية، ويشمل ذلك سلطة إجراء عمليات التفتيش والتحقيق في الانتهاكات المحتملة وفرض العقوبات أو العقوبات في حالة عدم الامتثال، ومن خلال آليات الإنفاذ هذه، يلعب القانون الإداري دوراً رئيسياً في الحفاظ على نزاهة تنفيذ السياسات وضمان استيفاء المتطلبات القانونية وتحقيق أهداف السياسات في الممارسة العملية .

---

[1]) د.غازي فيصل مهدي،عدنان عاجل، القضاء الاداري، بغداد، ط2، 2013 ، ص ١٥-١٦ .

[2]) "Code of Federal regulations effect" as "of" December 31, 1948. &"Administrative Procedure Act, June 11, 1946, ch. 324, 60 Stat. 237" .

المطلب الثاني

المراجعة القضائية والمساءلة

تمثل المراجعة القضائية حجر الزاوية في المساءلة ضمن القانون الإداري، مما يضمن أن تصرفات وقرارات المسؤولين والهيئات العامة تلتزم بالمعايير والمبادئ القانونية، تمكن هذه الآلية المحاكم من التدقيق وإذا لزم الأمر إلغاء الإجراءات الإدارية التي تعتبر غير قانونية أو تعسفية أو غير معقولة ، ومن خلال هذه العملية، تدعم المراجعة القضائية سيادة القانون وتحمي الحقوق الفردية وتعزز مساءلة الهيئات الإدارية .

وترتكز سلطة المراجعة القضائية على فكرة أنه لا يوجد فرد أو هيئة مهما كانت قوتها فوق القانون، وهذا المبدأ أساسي للحكم الديمقراطي وحماية الحريات المدنية، ومن خلال إخضاع الإجراءات الإدارية للتدقيق القضائي تضمن المراجعة القضائية عمل المسؤولين والوكالات العامة ضمن حدود سلطتهم القانونية والامتثال للمتطلبات الإجرائية والموضوعية للقانون .

إحدى الوظائف الحاسمة للمراجعة القضائية هي تقييم شرعية القرارات الإدارية، تقوم المحاكم بتقييم ما إذا تم اتباع الإجراءات القانونية المناسبة وما إذا كان القرار قد تم اتخاذه على أساس قانوني سليم، ويتضمن ذلك فحص الأدلة والأسباب الكامنة وراء الإجراءات الإدارية، والتأكد من أن القرارات عقلانية وعادلة ومتسقة مع القوانين واللوائح المعمول بها، وعندما تجد المحاكم أوجه قصور في الجوانب القانونية أو الإجرائية للقرار، يجوز لها إلغاء القرار أو إعادة النظر فيه مع الحفاظ على مبادئ الإجراءات القانونية الواجبة واليقين القانوني [1].

بالإضافة إلى تقييم الشرعية، تلعب المراجعة القضائية أيضاً دوراً في إنفاذ المساءلة، ومن خلال مساءلة الهيئات الإدارية عن أفعالها، تضمن المراجعة القضائية مسؤولية المسؤولين العموميين عن قراراتهم وسلوكهم، وتعد وظيفة المساءلة هذه ضرورية للحفاظ على ثقة الجمهور في العملية الإدارية وضمان ممارسة السلطة بطريقة مسؤولة وشفافة .

ويمتد دور المراجعة القضائية في دعم المساءلة إلى ما هو أبعد من الحالات الفردية، ومن خلال قراراتها توفر السلطة القضائية التوجيه وتضع السوابق التي تشكل سلوك الهيئات الإدارية وتؤثر على تنفيذ السياسات في المستقبل، تساهم هذه الوظيفة التثقيفية للمراجعة القضائية في تطوير القانون الإداري وإنشاء معايير قانونية واضحة ومتسقة وتعزيز ثقافة المساءلة والامتثال القانوني داخل الإدارة العامة .

في الختام، تعد المراجعة القضائية عنصراً لا غنى عنه في القانون الإداري، حيث تعمل كآلية لضمان شرعية وعقلانية ومساءلة الإجراءات الإدارية، ومن خلال التدقيق في القرارات الإدارية تدعم المراجعة القضائية مبادئ سيادة القانون والحكم الديمقراطي وتعزز مساءلة الموظفين العموميين وتساهم في نزاهة وشرعية العملية الإدارية .

[1]) د. توفيق شحاتة، مبادئ القانون الاداري، الجزء الاول، دار النهضة العربية، ط1، 1954، ص٩٣ .

المطلب الثالث
الشفافية والمشاركة ودور المجتمع المدني

الشفافية والمشاركة مبدأن أساسيان في الحكم الديمقراطي، مما يضمن عملية إدارية مفتوحة وشاملة، وتتشابك هذه المبادئ بشكل وثيق مع دور المجتمع المدني الذي يلعب دوراً حاسماً في مساءلة الهيئات الحكومية وتعزيز الديمقراطية التشاركية [١].

إن الشفافية في الإدارة أمر ضروري لتشكيل حكومة مسؤولة، وهو ينطوي على الكشف المفتوح عن المعلومات والسياسات والإجراءات، مما يسمح للمواطنين بفهم وتدقيق الإجراءات الحكومية، وهذا الانفتاح يبني ثقة الجمهور لأنه يوضح أن المسؤولين يتصرفون من أجل المصلحة العامة وأنهم على استعداد لتحمل المسؤولية عن قراراتهم، وغالباً ما يفرض القانون الإداري الشفافية من خلال مطالبة الهيئات العامة بنشر المعلومات والقرارات، والاستجابة لطلبات المعلومات وإجراء اجتماعات مفتوحة [٢]. ومن ناحية أخرى، تشير المشاركة إلى المشاركة النشطة للمواطنين والمجتمع المدني في عملية صنع السياسات والعملية الإدارية، ويمكن أن يتخذ ذلك أشكالاً مختلفة بما في ذلك المشاورات العامة واللجان الاستشارية والمشاركة المباشرة للمواطنين في صنع القرار، وتضمن المشاركة مراعاة وجهات النظر والمصالح المتنوعة في الحوكمة، مما يؤدي إلى سياسات أكثر شمولاً وشمولاً كما أنه يعمل على تمكين المواطنين ومنحهم صوتاً في القرارات التي تؤثر على حياتهم ومجتمعاتهم .

ويلعب المجتمع المدني، الذي يضم المنظمات غير الحكومية ومجموعات المناصرة والجمعيات المجتمعية، دوراً محورياً في تعزيز الشفافية والمشاركة، تعمل هذه الكيانات كوسطاء بين الجمهور والحكومة، وتدعو إلى الحكم المفتوح وتسهيل مشاركة المواطنين ومحاسبة المسؤولين عن أفعالهم، كما تمتلك منظمات المجتمع المدني في كثير من الأحيان الخبرة والموارد والشبكات اللازمة لتعبئة المواطنين، ورفع مستوى الوعي حول القضايا المهمة والمساهمة في المناقشات السياسية المستنيرة .

بالإضافة إلى الدعوة والتعبئة، يلعب المجتمع المدني أيضاً دوراً رقابياً، حيث يراقب الإجراءات الحكومية ويكشف حالات الفساد أو سوء الإدارة أو إساءة استخدام السلطة، ويعزز هذا التدقيق المساءلة والشفافية ويضمن التزام الموظفين العموميين بالمعايير القانونية والأخلاقية.

علاوة على ذلك، يساهم المجتمع المدني في بناء القدرات والتعليم، مما يساعد على خلق مواطنين واعيين ونشطين قادرين على المشاركة في العملية الديمقراطية، ومن خلال البرامج التدريبية وورش العمل والمواد التعليمية، تعمل هذه المنظمات على تمكين المواطنين من المشاركة في الحكم ومحاسبة المسؤولين .

وباختصار، تعد الشفافية والمشاركة والمجتمع المدني عناصر مترابطة تعزز بعضها البعض في تعزيز عملية إدارية مفتوحة وشاملة وخاضعة للمساءلة، ويعملون معاً على إنشاء إطار حكم ديمقراطي يشجع المشاركة العامة ويضمن مساءلة الحكومة ويعزز شرعية وفعالية الإجراءات الإدارية .

---

[١]) د.عباس فاضل محمود، "دور منظمات المجتمع المدني في" تعزيز "البناء" "الوطني " في العراق، مجلة الاستاذ، العدد، 203 جامعة بغداد، 2012، ص٦

[٢]) د.علي سامح سلامة، دور الشفافية والافصاح كأحد "متطلبات" الحوكمة "في تحقيق "التميز الاداري، "المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية"، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2018 ، ص ٣٢ .

المبحث الثالث

التأثير على سياسات اجتماعية محددة في العراق

في العراق، كان للتفاعل بين القانون الإداري وسياسات الرعاية الصحية تأثير كبير على تقديم خدمات الرعاية الصحية وإمكانية الوصول إليها، من خلال اللوائح والتشريعات والإجراءات الإدارية المختلفة، ساهم القانون الإداري في تشكيل مشهد الرعاية الصحية مما أثر على تنفيذ السياسات وضمان المساءلة .

إحدى الطرق التي أثر بها القانون الإداري على سياسات الرعاية الصحية في العراق هي تنظيم مرافق الرعاية الصحية والمهنيين، وتم سن القوانين واللوائح لوضع معايير تقديم الرعاية الصحية، ومتطلبات الترخيص لمتخصصي الرعاية الصحية، وعمليات الاعتماد لمرافق الرعاية الصحية، وتهدف هذه الأطر القانونية إلى ضمان أن تكون خدمات الرعاية الصحية آمنة وموثوقة وتلبي معايير جودة معينة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى حماية صحة ورفاهية السكان .

وبالإضافة إلى ذلك، لعب القانون الإداري دوراً حاسماً في تخصيص الموارد والتمويل لخدمات الرعاية الصحية، وتخضع القرارات المتعلقة بتخصيصات الميزانية وتوزيع التمويل، وتحديد أولويات الموارد للقانون الإداري، مما يضمن إجراء هذه العمليات بشفافية وإنصاف، وتكتسب هذه الرقابة القانونية أهمية خاصة في سياق مثل الوضع في العراق، حيث الموارد محدودة ويواجه نظام الرعاية الصحية العديد من التحديات [١].

المطلب الأول

القانون الإداري وسياسات الرعاية الصحية

يمتد دور القانون الإداري في سياسات الرعاية الصحية أيضاً إلى حماية حقوق المرضى، تم وضع القوانين واللوائح للحفاظ على سرية المريض وضمان الموافقة المستنيرة، وضمان الحصول على الرعاية الطبية اللازمة، تعمل هذه الأحكام القانونية على تمكين المرضى وتزويدهم بالحقوق وسبل الانتصاف في حالات سوء الممارسة أو انتهاك الحقوق .

ومع ذلك، فإن تأثير القانون الإداري على سياسات الرعاية الصحية في العراق لم يكن خالياً من التحديات، وقد أدت قضايا مثل عدم كفاءة البيروقراطية، والفساد وعدم كفاية الأطر القانونية إلى إعاقة التحقيق الكامل لأهداف السياسة، بالإضافة إلى ذلك، أدى عدم الاستقرار السياسي والصراع في المنطقة إلى زيادة تعقيد تنفيذ وإنفاذ سياسات الرعاية الصحية مما يؤكد الحاجة إلى أطر قانون إداري قوية وسريعة الاستجابة [٢].

في السنوات الأخيرة، بذُلت جهود لإصلاح وتعزيز إطار القانون الإداري الذي يحكم الرعاية الصحية في العراق، وتهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في إدارة الرعاية الصحية وتعزيز الإدارة الأفضل وتحسين نتائج الرعاية الصحية .

وبهذا يلعب القانون الإداري دوراً محورياً في تشكيل سياسات الرعاية الصحية في العراق، والتأثير على تنظيم خدمات الرعاية الصحية، وتخصيص الموارد وحماية حقوق المرضى، على الرغم من وجود تحديات في تحقيق فوائد القانون الإداري بشكل كامل في إدارة الرعاية الصحية، فإن

[١]) د.غازي فيصل مهدي، الحدود القانونية لسلطات محكمة القضاء الأداري في العراق، مجلة العدالة، العدد/ ٢، بغداد، 2010 ،ص٤٢ .

[٢]) د.غازي فيصل مهدي، مصدر سابق، 2010، ص ٤٦

الإصلاحات والمبادرات الجارية تحمل القدرة على تعزيز الإطار القانوني وتحسين تقديم الرعاية الصحية في البلاد .

المطلب الثاني

التأثير على إصلاح التعليم

للقانون الإداري تأثير عميق على إصلاح التعليم في مختلف الولايات القضائية، حيث يعمل كأداة حاسمة في تشكيل وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين النتائج التعليمية، ومن خلال إنشاء الأطر القانونية يحدد القانون الإداري أدوار ومسؤوليات المؤسسات التعليمية والهيئات الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين، مما يضمن اتباع نهج منسق وفعال لإصلاح التعليم .

أحد المجالات المهمة التي يؤثر فيها القانون الإداري على إصلاح التعليم هو توحيد واعتماد المؤسسات التعليمية، تحدد القوانين واللوائح المعايير التي يجب أن تستوفيها المدارس والكليات والجامعات للحصول على الاعتماد، مما يضمن أنها توفر نوعية معينة من التعليم، تملي هذه الأطر القانونية أيضاً عمليات تقييم ومراقبة المؤسسات التعليمية وتسهيل المساءلة والتحسين المستمر [١].

وفيما يتعلق بتنفيذ السياسات، يلعب القانون الإداري دوراً حاسماً في ترجمة الإصلاحات التعليمية إلى تدابير عملية، ويشمل ذلك تخصيص التمويل ووضع معايير المناهج الدراسية، وتحديد متطلبات تأهيل المعلمين، ويضمن القانون الإداري تنفيذ هذه العمليات بشفافية وإنصاف بما يتماشى مع الأهداف الأوسع لإصلاح التعليم .

وللقانون الإداري أيضاً تأثير كبير على الوصول إلى التعليم، وخاصة بالنسبة للفئات المهمشة والمحرومة، يمكن وضع أحكام قانونية لتعزيز التعليم الشامل أو توفير خدمات التعليم الخاص، أو تخصيص الموارد للمجتمعات المحرومة، ومن خلال هذه الآليات يعمل القانون الإداري على تقليص الفوارق التعليمية وتعزيز تكافؤ الفرص بين جميع الطلاب [٢]. علاوة على ذلك، يوفر القانون الإداري سبلاً للانتصاف والمساءلة في قطاع التعليم، يمكن لأولياء الأمور والطلاب والمعلمين الطعن في القرارات الإدارية المتعلقة بالتعليم، سواء كان ذلك يتعلق بالقبول في المدارس أو نتائج الامتحانات أو الإجراءات التأديبية، إن القدرة على طلب المراجعة القضائية لمثل هذه القرارات تضمن التزام المؤسسات والسلطات التعليمية بالمعايير القانونية والتصرف بطريقة عادلة وعادلة .

ومع ذلك، فإن تأثير القانون الإداري على إصلاح التعليم لا يخلو من التحديات، إن الروتين البيروقراطي والموارد المحدودة ومقاومة التغيير، كلها أمور يمكن أن تعيق التنفيذ الفعال لسياسات التعليم، بالإضافة إلى ذلك، قد تحتاج الأطر القانونية نفسها إلى التحديث لتعكس الاحتياجات والأولويات التعليمية المتغيرة .

في الختام، يلعب القانون الإداري دوراً حيوياً في تشكيل وتنفيذ إصلاح التعليم، وتوفير الهياكل والعمليات القانونية اللازمة لضمان جودة التعليم، والوصول العادل والمساءلة، ويظهر تأثيرها في مختلف جوانب نظام التعليم، بدءاً من اعتماد المؤسسات وحتى تنفيذ السياسات والوصول إلى التعليم، على الرغم من التحديات، فإن التطوير المستمر للقانون الإداري وتكييفه أمر ضروري لتحقيق أهداف إصلاح التعليم وتعزيز نظام تعليمي قوي وعادل .

---

[١]) د. ماهر صلاح علاوي الجبوري، مبادئ القانون الاداري، بغداد، 1996، ص ١٣ .

[٢]) د. ماجد ارغب الحلو، القانون الاداري، دار المطبوعات الجامعية ،1987، ص ٢١ .

المطلب الثالث

سياسات الإسكان والتنمية الحضرية

تعتبر العلاقة المعقدة بين القانون الإداري وسياسات الإسكان والتنمية الحضرية أمراً محورياً في تشكيل الظروف المعيشية والمناظر الطبيعية الحضرية للمجتمعات، وفي العديد من الولايات القضائية يوفر القانون الإداري الدعامة القانونية التي تدعم لوائح الإسكان، وقوانين تقسيم المناطق والتخطيط الحضري، مما يضمن أن تكون التنمية مستدامة وعادلة ومتوافقة مع المصلحة العامة الأوسع .

وفي مجال الإسكان، يلعب القانون الإداري دوراً حاسماً في وضع المعايير واللوائح التي تحكم جودة الإسكان والقدرة على تحمل تكاليفه وسهولة الوصول إليه، من خلال سياسات ولوائح الإسكان المختلفة يضمن القانون الإداري وجود أحكام للإسكان الميسور التكلفة، وحماية المستأجرين ومعايير سلامة البناء والصلاحية للسكن، وتهدف هذه الأطر القانونية إلى تحقيق التوازن بين مصالح الملاك والمستأجرين مع معالجة القضايا الاجتماعية الأوسع مثل نقص المساكن والتشرد .

وتشكل سياسات التنمية الحضرية، التي تسترشد بالقانون الإداري النسيج المادي والاجتماعي للمدن والبلدات، تعتبر قوانين تقسيم المناطق ولوائح استخدام الأراضي وقوانين البناء، كلها أمثلة على الآليات القانونية الإدارية التي تملي كيفية استخدام الأراضي وأين يمكن تشييد المباني، وأنواع الهياكل المسموح بها، وتلعب هذه القوانين دوراً حيوياً في التخطيط الحضري وتوجيه التنمية المستدامة والمنظمة للمناطق الحضرية [1].

علاوة على ذلك، يضمن القانون الإداري وجود عملية تشاركية وشفافة مطبقة للتنمية الحضرية وسياسات الإسكان، إن المشاورات العامة وتقييمات الأثر البيئي ولجان التخطيط هي آليات قانونية تسمح بمساهمة المجتمع وتدقيق مشاريع التنمية، وتساعد هذه العمليات التشاركية على تحقيق التوازن بين المصالح المتنوعة لأصحاب المصلحة، من المطورين والشركات المحلية إلى السكان ومجموعات المجتمع .

وبالإضافة إلى ذلك، يوفر القانون الإداري سبلاً للمساءلة والانصاف في مجال الإسكان والتنمية الحضرية، ويمكن للأفراد والمجتمعات الطعن في القرارات الإدارية المتعلقة بالإسكان والتخطيط الحضري مما يضمن حماية حقوقهم والالتزام بالمعايير القانونية .

ومع ذلك، فإن تأثير القانون الإداري على الإسكان والتنمية الحضرية لا يخلو من التحديات، ومن الممكن أن تؤدي قضايا مثل الجمود البيروقراطي، والفساد وعدم كفاية إنفاذ القواعد التنظيمية إلى تقويض فعالية سياسات الإسكان والتنمية الحضرية، وهناك أيضا حاجة إلى إصلاح قانوني مستمر للتكيف مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمعات المتحضرة ولمواجهة التحديات الناشئة مثل نقص المساكن الميسرة والتنمية الحضرية المستدامة .

وبهذا فإن القانون الإداري له دور فعال في تشكيل سياسات الإسكان والتنمية الحضرية، وتوفير الأطر القانونية اللازمة للتنمية المستدامة والعادلة، ومن خلال المعايير واللوائح والعمليات التشاركية يضمن القانون الإداري أن تتماشى التنمية مع الاحتياجات والقيم المجتمعية، مما يعزز المجتمعات الحضرية الصالحة للعيش والشاملة والمرنة .

[1]) ″Pattinson, Shaun D (2015-03-01). "The Human Rights Act and″ thedoctrine ″of precedent". Legal Studies. 35 (1): 142–164″ .

المطلب الرابع

العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان

تعد العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان مفاهيم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وتقع في قلب المجتمعات العادلة والمنصفة، ويلعب القانون الإداري دوراً حاسماً في دعم هذه المبادئ، وضمان توافق الإجراءات والسياسات الحكومية مع قيم المساواة والكرامة والعدالة .

تدور العدالة الاجتماعية في جوهرها حول خلق مجتمع حيث يتم توزيع الموارد والفرص والامتيازات بشكل عادل، وحيث يتمتع جميع الأفراد بالأدوات والظروف اللازمة لتحقيق إمكاناتهم الكاملة، إنه يتحدى عدم المساواة النظامية ويسعى إلى معالجة المظالم التاريخية، ويهدف إلى عالم لا يعاني فيه أحد من الحرمان بسبب خلفيته أو هويته أو مكانته[1]. ومن ناحية أخرى، تشير حقوق الإنسان إلى الحقوق والحريات الأساسية التي يحق لجميع الأفراد التمتع بها، وذلك لمجرد كونهم بشراً، وهذه الحقوق عالمية وغير قابلة للتصرف ومترابطة، وتشمل الأبعاد المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي توفر الأساس لحياة كريمة وعادلة وتحمي الأفراد من سوء المعاملة والتمييز والظلم .

يعد القانون الإداري بمثابة آلية حيوية لترجمة مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان إلى سياسات وممارسات ملموسة، فهو يوفر الأطر والعمليات القانونية التي يمكن من خلالها المطالبة بالحقوق وحمايتها، ويحدد التزامات الهيئات العامة والمسؤولين بدعم هذه الحقوق .

وفي سياق العدالة الاجتماعية، يضمن القانون الإداري تنفيذ السياسات بطريقة عادلة ومنصفة، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات السكان المهمشين والضعفاء، وينص على عدم التمييز والمعاملة المتساوية ويسعى جاهداً للقضاء على التحيزات والتفاوتات في الوصول إلى الخدمات والفرص .

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، يوفر القانون الإداري آليات لإنفاذ الحقوق وطلب الانتصاف في حالات الانتهاك، تعمل المحاكم كحارسة لحقوق الإنسان، حيث تفسر وتطبق المعايير القانونية لمحاسبة الحكومات والموظفين العموميين على انتهاكات الحقوق .

ومع ذلك، فإن العلاقة بين القانون الإداري والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان لا تخلو من التحديات، وتعتمد فعالية الأطر القانونية على التنفيذ القوي والاستقلال القضائي وتوافر سبل الانصاف. علاوة على ذلك، يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان اليقظة المستمرة والدعوة والإصلاح لمعالجة القضايا الناشئة وأوجه عدم المساواة الراسخة .

وبهذا يلعب القانون الإداري دوراً محورياً في دعم العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وتوفير الهياكل والعمليات القانونية اللازمة لترجمة هذه المبادئ إلى عمل، ويضمن أن تخضع الإجراءات الحكومية للتدقيق والمساءلة، ويمكّن الأفراد والمجتمعات من المطالبة بحقوقه والسعي إلى تحقيق العدالة، ومن خلال التزامه بالعدالة والمساواة والكرامة، يساهم القانون الإداري في بناء مجتمعات عادلة وشاملة .

[1]) محمد قحطان فرحان التميمي، النظام القانوني لمؤسسات حقوق الانسان الوطنية، دراسة في القانون الدولي والحالة في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2015 ، ص ٣٤ .

المبحث الرابع

التحديات والانتقادات

تمثل البيروقراطية والروتين تحديين كبيرين في مجال القانون الإداري، مما يعيق في كثير من الأحيان الإدارة الفعالة والتنفيذ السريع للسياسات البيروقراطية بطبيعتها، هي نظام إداري معقد يتميز بهياكل هرمية وأدوار متخصصة، ومجموعة من القواعد والإجراءات الراسخة التي تهدف إلى ضمان الاتساق والمساءلة في الإدارة العامة، ومع ذلك عندما تصبح هذه الهياكل جامدة بشكل مفرط وتتشابك العمليات بشكل غير ضروري، فإن ذلك يؤدي الى الروتين، مما يؤدي إلى التأخير وعدم الكفاءة والاستياء العام[١].

المطلب الأول

البيروقراطية والروتين

إن النظام البيروقراطي على الرغم من نيته خدمة الصالح العام، يتعرض لانتقادات متكررة بسبب بطئه ومقاومته للتغيير، ومن الممكن أن تؤدي الشبكة المعقدة من الشكليات والإجراءات إلى تعطيل عمليات صنع القرار وإعاقة تقديم الخدمات العامة، بالنسبة للأفراد والشركات الذين يتفاعلون مع الهيئات الإدارية، يمكن أن يترجم ذلك إلى فترات انتظار طويلة وأعمال ورقية مرهقة، وعدم الوضوح فيما يتعلق بالعمليات الإدارية، ولا يؤدي عدم الكفاءة الناتج عن ذلك إلى تآكل ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية فحسب، بل له أيضاً آثار اقتصادية ملموسة، مما قد يؤدي إلى إعاقة الاستثمار وخنق النمو الاقتصادي .

علاوة على ذلك، يمكن أن تساهم البيروقراطية والروتين في انعدام الشفافية في العمليات الإدارية، عندما تكون الإجراءات معقدة للغاية ولا يسهل فهمها، فإنها تخلق بيئة تضعف فيها المساءلة وتتزايد احتمالات الفساد وسوء الإدارة، وقد يستغل المسؤولون العموميون غموض الأنظمة البيروقراطية مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات تعسفية وتطبيق غير متساو للقانون . ويرى المنتقدون أيضاً أن الطبيعة الصارمة للأنظمة البيروقراطية يمكن أن تخنق الابتكار والقدرة على التكيف في عالم سريع التغير، هناك حاجة ملحة للهيئات الإدارية لتكون سريعة الاستجابة للتحديات والظروف الجديدة، ومع ذلك فإن القصور الذاتي المتأصل في الأنظمة البيروقراطية يمكن أن يكون بمثابة عائق أمام الإصلاح والابتكار، مما يعيق قدرة القانون الإداري على التطور وتلبية الاحتياجات المعاصرة .

إن التصدي للتحديات التي تفرضها البيروقراطية والروتين يتطلب توازناً دقيقاً، فمن ناحية هناك حاجة إلى الحفاظ على الهياكل والإجراءات التي تضمن المساءلة والاتساق في الإدارة، ومن ناحية أخرى، هناك حاجة ملحة للإصلاح لتبسيط العمليات، والحد من التعقيد وتعزيز الشفافية، وتمثل مبادرات مثل الإدارة الإلكترونية وتبسيط العمليات والإصلاح التنظيمي خطوات في الاتجاه الصحيح، تهدف إلى الحد من الروتين وإنشاء نظام إداري أكثر كفاءة وشفافية وخضوعاً للمساءلة، وفي نهاية المطاف فإن الهدف هو تعزيز البيروقراطية التي لا تكون فعالة في تنفيذ السياسات فحسب، بل تستجيب أيضاً لاحتياجات وتوقعات الجمهور الذي تخدمه[٢].

---

[١] د. محمد علي جواد، القضاء الأداري، المكتبة القانونية، بغداد، سنة الطبع بلا ، ص ١٣ .

[٢] د. محمد علي جواد، مصد سابق، ص١٣ .

المطلب الثاني

قضايا الفساد وانعدام الشفافية

يعد الفساد وانعدام الشفافية من القضايا السائدة التي تشكل تحديات كبيرة لنزاهة وفعالية القانون الإداري، ولا تؤدي هذه القضايا إلى تقويض ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية فحسب، بل تعيق أيضاً التطبيق العادل للقوانين والسياسات .

ويظهر الفساد في القطاع الإداري بأشكال مختلفة، بما في ذلك الرشوة والمحسوبية والاختلاس والمحسوبية، تؤدي هذه الممارسات الفاسدة إلى تآكل الأسس الأخلاقية للإدارة العامة، مما يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وتنفيذ السياسات المنحرفة وانحراف العدالة، ويؤدي ذلك بالنسبة للمواطنين إلى عدم المساواة في الحصول على الخدمات والفرص، مما يعزز الشعور بالظلم وخيبة الأمل في النظام الإداري [١].

ويؤدي الافتقار إلى الشفافية إلى تفاقم هذه القضايا، مما يخلق بيئة يمكن أن تزدهر فيها الممارسات الفاسدة دون رادع، عندما تكون العمليات الإدارية غامضة ولا يسهل على الجمهور الوصول إليها، يصبح من الصعب محاسبة الموظفين العموميين على أفعالهم، ويخلق هذا الافتقار إلى المساءلة أرضاً خصبة للفساد، حيث قد ينخرط المسؤولون في ممارسات غير مشروعة دون خوف من العواقب .

علاوة على ذلك، يمكن أن يكون لقضايا الفساد وانعدام الشفافية آثار مجتمعية أوسع، مما يساهم في عدم المساواة الاجتماعية وإعاقة التنمية الاقتصادية، تؤدي الممارسات الفاسدة إلى تحويل الموارد بعيداً عن الخدمات العامة الأساسية، مما يؤثر على شرائح المجتمع الأكثر ضعفاً بشكل غير متناسب، وبالإضافة إلى ذلك، فإن حالة عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ المرتبطة بانعدام الشفافية يمكن أن تؤدي إلى إعاقة الاستثمار وخنق النمو الاقتصادي، مما يزيد من تفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

إن التصدي لتحديات الفساد وانعدام الشفافية يتطلب اتباع نهج متعدد الأوجه، إن تعزيز الأطر والمؤسسات القانونية لمنع الممارسات الفاسدة والمعاقبة عليها أمر بالغ الأهمية، ويشمل ذلك إنشاء هيئات قوية لمكافحة الفساد، وتنفيذ لوائح صارمة بشأن تضارب المصالح والإفصاح، وتوفير الحماية للمبلغين عن المخالفات [٢].

ومن المهم بنفس القدر تعزيز الشفافية والانفتاح في العمليات الإدارية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الكشف الاستباقي عن المعلومات، وتنفيذ مبادرات الإدارة الإلكترونية وتعزيز المشاركة العامة في عمليات صنع القرار، إن ضمان حصول المواطنين على المعلومات وسبل المشاركة يعزز المساءلة ويعمل كرادع للممارسات الفاسدة .

وبهذا يعد الفساد وانعدام الشفافية من القضايا الحاسمة التي تشكل تحدياً لفعالية ومصداقية القانون الإداري، كما إن معالجة هذه القضايا أمر ضروري لتعزيز نظام إداري عادل وشفاف يخدم المصلحة العامة ويدعم مبادئ الحكم الرشيد .

---

[١] د.سالم سليمان ود.خضير عباس عطوان، الفساد السياسي والأداء الإداري، دراسة في جدلية العلاقة، مجلة شؤون عراقية، العدد الأول، كانون الثاني، بغداد، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2010، ص١١٩ .

[٢] د.سعد العنزي، أخلاقيات الإدارة، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الثالث، 2002 ، ص ١٠٤ .

المطلب الثالث

انتقادات من علماء القانون وخبراء السياسة

على الرغم من أن القانون الإداري له دور فعال في هيكلة وتوجيه الحكم، فقد واجه مجموعة من الانتقادات من علماء القانون وخبراء السياسة، تعتبر هذه الانتقادات ضرورية لأنها توفر عدسة بناءة يمكن من خلالها تحديد ومعالجة القيود والمجالات المحتملة للتحسين في القانون الإداري .

يدور أحد الانتقادات السائدة حول مدى تعقيد القانون الإداري وغموضه، يشير علماء القانون في كثير من الأحيان إلى أن الشبكة المعقدة من القواعد واللوائح والإجراءات يمكن أن تكون ساحقة، مما يجعل من الصعب على الأفراد والكيانات التنقل في النظام الإداري، ولا يمثل هذا التعقيد تحدياً لإمكانية الوصول إلى العدالة الإدارية فحسب، بل يثير أيضاً مخاوف بشأن احتمال اتخاذ قرارات تعسفية . بالإضافة إلى ذلك، أثيرت مخاوف بشأن النطاق الواسع للسلطة التقديرية الإدارية، في حين أن السلطة التقديرية هي عنصر ضروري في القانون الإداري، مما يضمن المرونة والاستجابة في عملية صنع القرار، ويرى النقاد أنها يمكن أن تؤدي في بعض الأحيان إلى عدم الاتساق وعدم القدرة على التنبؤ، عندما لا يتم تحديد حدود السلطة التقديرية بشكل واضح، فإن ذلك يترك مجالاً للتفسيرات الذاتية، مما قد يؤدي إلى قرارات لا ترتكز على القانون أو المبدأ [١] .

وكانت قضية المساءلة في القانون الإداري أيضاً نقطة محورية للنقد، يؤكد خبراء السياسات على الحاجة إلى آليات قوية لمحاسبة الهيئات الإدارية والمسؤولين عن أفعالهم، ويقولون إنه بدون رقابة فعالة، هناك خطر إساءة استخدام السلطة وتآكل ثقة الجمهور في المؤسسات الإدارية .

كانت العلاقة بين القانون الإداري والعدالة الاجتماعية مجالاً آخر للنقاش المكثف، وفي حين يلعب القانون الإداري دوراً حاسماً في تنفيذ السياسات الاجتماعية، يرى المنتقدون أنه يقصر في بعض الأحيان عن معالجة عدم المساواة النظامية وضمان نتائج عادلة، ويدعون إلى دمج أكثر وضوحاً لمبادئ العدالة الاجتماعية في القانون الإداري لضمان مساهمة الحكم وصنع السياسات في إنشاء مجتمع أكثر عدلاً وشمولاً .

وفيما يتعلق بالعدالة الإجرائية، فقد سلط علماء القانون الضوء على أهمية ضمان أن تكون العمليات الإدارية شفافة وتشاركية وتلتزم بمبادئ العدالة الطبيعية، ويشددون على ضرورة أن يوفر القانون الإداري سبلاً واضحة ويسهل الوصول إليها للأفراد للطعن في القرارات الإدارية وضمان حماية حقوقهم وسماع أصواتهم .

وفي الختام، في حين أن القانون الإداري هو عنصر حيوي في الحكم، فإنه لا يخلو من التحديات والقيود، توفر الانتقادات الموجهة من علماء القانون وخبراء السياسات رؤى قيمة في المجالات التي يمكن فيها تحسين القانون الإداري وتعزيزه، مما يضمن بقاءه مستجيباً وخاضعاً للمساءلة ومتوافقاً مع مبادئ العدالة والإنصاف [٢] .

[١]) د. محمد الغير، القانون الاداري، دار العلوم للنشر،2002، ص٢٠ .
[٢]) د. ماجد ارغب الحلو، مصدر سابق، ص ٥٢ .

المبحث الخامس

المنظور المقارن والاثار النظرية والعملية

تكشف مقارنة القانون الإداري في العراق مع القانون الإداري في دول الشرق الأوسط الأخرى عن مجموعة متنوعة من الأساليب والتحديات، التي شكلتها سياقات تاريخية وثقافية وسياسية فريدة من نوعها، في حين أن هناك خصائص مشتركة بين العديد من الأنظمة القانونية في الشرق الأوسط وخاصة تأثير الشريعة الإسلامية والموروثات الاستعمارية، فقد طورت كل دولة إطارها القانوني الإداري المتميز الخاص بها .

المطلب الأول

القانون الإداري في العراق مقابل دول الشرق الأوسط الأخرى

في العراق، تأثر نظام القانون الإداري بشكل كبير بتاريخه المعقد، الذي تميز بالصراع وعدم الاستقرار السياسي وفترات الحكم الاستبدادي، وقد ساهمت هذه العوامل في خلق تحديات أمام إنشاء إطار قانوني إداري مستقر وشفاف، وكان الفساد وانعدام الشفافية من القضايا المستمرة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإصلاح وتعزيز النظام القانوني الإداري، إلا أن التقدم كان متفاوتاً [1].

وبالمقارنة ، شهدت "دول الشرق الأوسط الأخرى مثل الإمارات العربية المتحدة" وقطر المزيد من الاستقرار وتمكنت من الاستثمار في تطوير بنيتها التحتية القانونية، وقد طبقت هذه الدول أطراً قانونية إدارية حديثة تتضمن أفضل الممارسات والمعايير الدولية، فقد أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، محاكم إدارية متخصصة وخطت خطوات كبيرة في تعزيز الشفافية والكفاءة في الإدارة العامة [2].ومن ناحية أخرى، تتمتع دول مثل مصر بأنظمة قانونية إدارية متجذرة بعمق في ماضيها الاستعماري، ولا تزال التأثيرات القانونية الفرنسية والبريطانية واضحة، على الرغم من وجود قضاء إداري راسخ إلا أن قضايا مثل البيروقراطية والروتين والفساد لا تزال تشكل تحديات .

يعتبر النظام القانوني الإداري في إيران فريداً من نوعه بسبب تأثير الشريعة الإسلامية، وقد أدى دمج المبادئ الدينية مع القانون الإداري إلى خلق إطار قانوني متميز، مع هيئات إدارية ومحاكم مكلفة بضمان توافق الحكم مع المبادئ الإسلامية .

في حين أن هناك تحديات مشتركة في جميع أنحاء المنطقة، مثل الحاجة إلى مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، فإن الأنظمة القانونية الإدارية في دول الشرق الأوسط تعكس أيضاً تنوع المنطقة، حيث يتشكل نهج كل دولة تجاه القانون الإداري من خلال تقاليدها القانونية وتأثيراتها الثقافية وسياقاتها السياسية .

وبهذا فإن القانون الإداري في العراق، بالمقارنة مع دول الشرق الأوسط الأخرى، يعكس مجموعة فريدة من التحديات والفرص، كما إن فهم وجهات النظر المقارنة هذه أمر بالغ الأهمية لتحديد المجالات المحتملة للإصلاح القانوني والتطوير، بهدف تعزيز العدالة الإدارية وتعزيز الحكم الرشيد في جميع أنحاء المنطقة .

---

[1]) د.غازي فيصل مهدي ، مصدر سابق ، ص ٥٧ .

[2]) د.محمد سليمان الطماوي، مبادئ القانون الاداري، دراسة مقارنة، الجزء الثاني، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979،ص ٣٨ .

المطلب الثاني

الدروس المستفادة من الولايات القضائية الدولية

يوفر فحص القانون الإداري ضمن الولايات القضائية الدولية دروساً قيمة يمكن أن تفيد وتثري الممارسات القانونية وهياكل الإدارة، لقد طورت البلدان في جميع أنحاء العالم مناهج متنوعة للقانون الإداري، مما يعكس سياقاتها التاريخية والثقافية والسياسية الفريدة، وان التعلم من هذه التجارب المتنوعة يمكن أن يقدم نظرة ثاقبة للإصلاح القانوني الفعال وتعزيز الحكم الرشيد [1].

أحد الدروس الحاسمة المستفادة من الهيئات القضائية الدولية هو أهمية إنشاء أطر قانونية واضحة وشفافة، وفي بلدان مثل ألمانيا وفرنسا يتميز القانون الإداري بإجراءات ومبادئ محددة جيدة، مما يضمن إمكانية التنبؤ بالإجراءات الإدارية واتساقها، وتسلط هذه الولايات القضائية الضوء على قيمة الوضوح في الأحكام القانونية، والتي تعمل على توجيه الإجراءات الإدارية وحماية حقوق المواطنين.

ويعد دور السلطة القضائية المستقلة في القانون الإداري درساً هاماً آخر من الولايات القضائية الدولية، وتبين تجربة المملكة المتحدة على سبيل المثال، أهمية وجود محاكم محايدة ومستقلة لمراجعة الإجراءات الإدارية، وتلعب هذه المحاكم دوراً حاسماً في دعم سيادة القانون وضمان اتخاذ القرارات الإدارية وفقاً للمبادئ القانونية وتمكين الأفراد من الوصول إلى العدالة .

تعد الشفافية والمشاركة العامة أيضاً من المواضيع الأساسية في القانون الإداري في العديد من الولايات القضائية الدولية، تؤكد دول مثل كندا وأستراليا على أهمية إشراك المواطنين في عملية صنع القرار، مع الاعتراف بأن المشاركة العامة تعزز شرعية الإجراءات الإدارية ومساءلتها، وتسلط هذه الولايات القضائية الضوء أيضاً على دور القوانين للوصول إلى المعلومات في تعزيز الشفافية وتمكين التدقيق العام في الإجراءات الحكومية .ويأتي درس قيم آخر من الدول الاسكندنافية، المعروفة بأطر القانون الإداري القوية التي تعمل على تعزيز الكفاءة، والشفافية والحوكمة التي تركز على المواطن، وتؤكد هذه البلدان على أهمية اتباع نهج موجه نحو الخدمات في الإدارة، حيث يتم وضع احتياجات وحقوق المواطنين في مقدمة الإجراءات الحكومية [2].

إن دمج آليات بديلة لتسوية المنازعات، كما رأينا في ولايات قضائية مثل الولايات المتحدة يوفر درساً آخر في تعزيز كفاءة العدالة الإدارية وإمكانية الوصول إليها، وتوفر هذه الآليات سبلاً مناسبة التوقيت وفعالة من حيث التكلفة لحل المنازعات، وتخفيف العبء على المحاكم الإدارية وتزويد الأفراد بوسائل إنصاف يسهل الوصول إليها .

وبهذا تقدم الولايات القضائية الدولية ثروة من الدروس في القانون الإداري، مما يسلط الضوء على أهمية الأطر القانونية الواضحة، والقضاء المستقل والشفافية والمشاركة العامة وآليات فعالة لحل النزاعات، ومن الممكن أن يؤدي الاعتماد على هذه الدروس إلى توجيه الإصلاح القانوني وتطوير هياكل الإدارة، والمساهمة في إنشاء نظام قانوني إداري أكثر مساءلة وشفافية واستجابة .

(1) ″Quigley, Carroll (1966). Tragedy and Hope: A History of the″ Worldin ″Our Time. San Pedro, CA: Macmillan Co. p. 71. ISBN 094500110X″.

[2]) د. محمد علي جواد، مصدر سابق ، ص ٦٦ .

المطلب الثالث

الآثار المترتبة على الإصلاح القانوني

إن الأسس النظرية للقانون الإداري والتي تؤكد على مبادئ العدالة والشفافية والمساءلة، تمهد الطريق للإصلاح القانوني، وهي تسلط الضوء على الحاجة إلى أحكام قانونية واضحة ودقيقة لتوجيه الإجراءات الإدارية، والحد من الغموض واحتمال اتخاذ القرارات التعسفية وفي هذا الصدد، يجب أن يركز الإصلاح القانوني على تبسيط العمليات الإدارية وتبسيط اللغة القانونية وتعزيز القدرة على التنبؤ بالقرارات الإدارية [1] . ومن الناحية العملية، فإن آثار القانون الإداري على السياسات الاجتماعية تتطلب إعادة تقييم الأطر القانونية القائمة لضمان استجابتها للاحتياجات الاجتماعية، وينطوي ذلك على تقييم نقدي لكيفية تأثير القوانين الإدارية على مختلف قطاعات المجتمع، وخاصة الفئات المهمشة والضعيفة، ويهدف الإصلاح القانوني في هذا السياق إلى تعزيز الشمولية وضمان مساهمة القوانين الإدارية في العدالة الاجتماعية والعدالة .

إن دور القانون الإداري في الحكم وصنع السياسات له أيضاً آثار مهمة على الإصلاح القانوني، ويؤكد على الحاجة إلى آليات قوية للإشراف على الإجراءات الإدارية وضمان امتثالها للمعايير والمبادئ القانونية، وهذا يتطلب تعزيز هيئات الرقابة وتعزيز عمليات المراجعة القضائية وإنشاء قنوات واضحة للمساءلة.

علاوة على ذلك، فإن التحديات العملية التي تفرضها قضايا مثل البيروقراطية والفساد وانعدام الشفافية تسلط الضوء على الحاجة الملحة للإصلاح القانوني، وتتطلب معالجة هذه القضايا أطراً قانونية شاملة تعزز الكفاءة في الإدارة، وتكافح الممارسات الفاسدة وتعزز الشفافية في الإجراءات الحكومية وتمثل مبادرات مثل الحكومة الإلكترونية، وحماية المبلغين عن المخالفات وقوانين الوصول إلى المعلومات خطوات ملموسة في هذا الاتجاه .

وفي الختام، فإن الآثار النظرية والعملية للقانون الإداري على الإصلاح القانوني متعددة، ويدعون إلى اتباع نهج شامل للإصلاح القانوني، نهج لا يتناول الجوانب الفنية للقانون الإداري فحسب، بل يأخذ في الاعتبار أيضاً تأثيره الأوسع على المجتمع والحكم، ومن خلال الإصلاح القانوني المستهدف هناك فرصة لتعزيز أسس القانون الإداري وضمان أنه يعمل كمحفز للتحول الاجتماعي الإيجابي ويدعم مبادئ العدالة والإنصاف والمساءلة .

المطلب الرابع

مستقبل القانون الإداري في العراق

يقف مستقبل القانون الإداري في العراق عند منعطف حرج، يتشكل من خلال تاريخ البلاد المعقد والتحولات السياسية الجارية، والحاجة الملحة للإصلاح القانوني والإداري، وبينما يواصل العراق مسيرته نحو الاستقرار والتنمية، سيلعب القانون الإداري دوراً محورياً في تشكيل هياكل الحكم في البلاد والتأثير على السياسات الاجتماعية [2].

سوف تتطلب الجهود الرامية إلى تحديث وتعزيز القانون الإداري في العراق معالجة إرث الصراعات الماضية والحكم الاستبدادي، الذي ترك علامات لا تمحى على الأطر القانونية والمؤسسية

[1]) د. نواف كنعان، القضاء الأداري، "الطبعة الأولى ، دار "الثقافة "للنشر، عمان"، 2002، ص ٩٠ .

[2]) Olivier DUGRIP, L`urgence contentieuse devant les juridictionsadministratives, P.U.F., Paris1991 ،p 232

في البلاد، وسيكون بناء الثقة في المؤسسات الإدارية تحدياً رئيسياً، مما يستلزم الشفافية والمساءلة والالتزام بدعم سيادة القانون .

وفي مجال السياسة الاجتماعية، سيكون مستقبل القانون الإداري في العراق مرتبطاً بشكل وثيق بقدرته على الاستجابة للاحتياجات المتنوعة للسكان، وينبغي أن تهدف الإصلاحات القانونية إلى ضمان أن يكون القانون الإداري بمثابة أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الشمولية والوصول العادل إلى الخدمات والفرص، وسيتضمن ذلك إعادة النظر في القوانين والسياسات الحالية لتحديد ومعالجة أي تحيزات أو فوارق متأصلة .

ويمثل دمج التكنولوجيا في العمليات الإدارية فرصة كبيرة للعراق لتعزيز كفاءة الخدمات الإدارية وإمكانية الوصول إليها، وتتمتع مبادرات الحكومة الإلكترونية بالقدرة على تبسيط الإجراءات والحد من البيروقراطية وتعزيز نهج أكثر تركيزاً على المواطن في الإدارة، ومع ذلك يجب تصميم هذه المبادرات بعناية للتأكد من أنها شاملة ولا تؤدي إلى تفاقم الفجوات الرقمية القائمة . سيكون الاستثمار في بناء القدرات والتطوير المهني للمسؤولين الإداريين وأعضاء السلطة القضائية أمراً حاسماً لمستقبل القانون الإداري في العراق، يمكن لبرامج التدريب ومبادرات التعليم المستمر أن تساعد في تعزيز ثقافة الاحتراف والنزاهة واحترام سيادة القانون داخل المؤسسات الإدارية.

وأخيرا، فإن مستقبل القانون الإداري في العراق سوف يعتمد على قدرة البلاد على تعزيز النهج التشاركي والشامل للحكم، إن تشجيع المشاركة العامة في عمليات صنع القرار وضمان الوصول إلى المعلومات وتوفير السبل للمواطنين لمساءلة الهيئات الإدارية سيكون ضرورياً لبناء نظام قانوني إداري أكثر استجابة وديمقراطية [1].

بهذا فإن مستقبل القانون الإداري في العراق يحمل تحديات وفرصاً، ومن خلال معالجة إرث الماضي والاستثمار في القدرات المؤسسية وتبني التكنولوجيا وتعزيز النهج التشاركي في التعامل مع الحكم، هناك إمكانية لتحويل القانون الإداري إلى أداة قوية للتحول الاجتماعي وتعزيز العدالة والمساءلة.

[1] د.حسني درويش عبد الحميد، نهاية القرار الاداري، عن غير طريق القضاء، دراسة مقارنة، ط2 ، دار ابو المجد الحديثة للطباعة، القاهرة، 2008، ص ١٦

الـــخاتـــمة

اولا : الاستنتاجات :-

١- في ختام هذا البحث الذي يغوص في أعماق القانون الإداري وتأثيره على التحولات الاجتماعية، نجد أنفسنا أمام مشهد معقد ومتعدد الأبعاد، لقد استكشفنا كيف يمكن للقانون الإداري بوصفه أداة حكومية وقانونية، أن يعزز العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، ويساهم في تشكيل سياسات تعكس قيم المساواة والكرامة والعدالة، القانون الإداري بتعقيداته وتحدياته يقف في قلب الجهود الرامية لبناء مجتمعات عادلة وشاملة.

٢- من خلال الدراسة المقارنة بين العراق ودول الشرق الأوسط الأخرى، إضافة إلى الاستفادة من الدروس المستفادة من الولايات القضائية الدولية، تبين أهمية الأطر القانونية الواضحة والشفافة وضرورة وجود قضاء مستقل وآليات فعالة لحل النزاعات، هذه العناصر تعزز الكفاءة والمسائلة في الإدارة العامة، وتدعم مشاركة المواطنين في العملية الديمقراطية .

٣- يبرز هذا البحث الدور الحاسم للقانون الإداري في إرساء دعائم الحكم الرشيد وتعزيز التنمية المستدامة، من خلال الاستجابة للتحديات القائمة واستثمار الفرص المتاحة.

٤- يمكن للقانون الإداري أن يساهم بشكل كبير في تحقيق مجتمعات أكثر عدلاً وإنصافًا، وتتطلب هذه المهمة جهداً متواصلاً وتعاوناً بين جميع الأطراف المعنية لضمان أن يظل القانون الإداري متماشياً مع الاحتياجات والتطلعات المتغيرة للمجتمع .

ثانياً : الـــتوصـــيات :-

١- اجراء اصلاح قانوني شامل بمراجعة الاطر القانونية الحالية وتحديثها بما يتلائم مع احتياجات المجتمع وتحولات الدولة، مع التركيز على تبسيط الاجراءات الادارية وتعزيز شفافية القرارات .

٢- اعتماد الادارة الالكترونية، وذلك بدعم مشاريع الحكومة الالكترونية لتقليص البيروقراطية وتعزيز الشفافية والمساءلة في تقديم الخدمات العامة .

٣- اطلاق دراسات محلية وتجريبية، وذلك بتشجيع الباحثين والمؤسسات الاكاديمية على اجراء دراسات ميدانية وتطبيقية تلامس الواقع العراقي وتقديم بيانات دقيقة لصناع القرار .

٤- ادماج مبادىء العدالة الاجتماعية في النصوص الادارية، والتأكيد على ان تكون القوانين الادارية مرآة حقيقية لمبادىء المساواة والانصاف وعدم التمييز بما يحقق حماية للفئات الهشة .

٥- مراجعة التشريعات المترهلة، بضرورة تقييم التشريعات القديمة وتحديد مدى ملائنتها للواقع الحالي، والغاء أو تعديل ما لم يخدم اهداف الحوكمة الحديثة .

٦- تعزيز دور الاعلام في الرقابة القانونية، يمكن للاعلام ان يكون شريكاً فاعلاً في كشف مظاهر الفساد الاداري والانحراف عن تطبيق القانون بشرط وجود حماية قانونية له .

٧- تبني سياسة الحوافز والمساءلة، وذلك بأعتماد نهج اداري يقوم على الثواب والعقاب داخل الجهاز الحكومي، مما يعزز الالتزام بالقوانين ويقلل من الفساد والتسيب .

المـــصـادر

اولا: الكتب :-

١- ابراهيم طة الفياض، القانون الاداري، طبع مكتبة الفلاح، 1988 م .
٢- توفيق شحاتة، مبادئ القانون الاداري الجزء الاول، دار النهضة العربية، ط1، 1954 .
٣- ثروت بدوي، القانون الاداري، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦ .
٤- حسني درويش عبد الحميد، نهاية القرار الاداري، عن غير طريق القضاء دراسة مقارنة، ط٢ ، دار ابو المجد الحديثة للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٨ .
٥- عبد الباسط حسن، التغيير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٤ .
٦- علي محمد بدير واخرون، مبادى واحكام القانون الاداري، ط٤ ، القاهرة، ٢٠٠٩ .
٧- عليوة مصطفى فتح الباب، المدخل الى القانون الاداري ، ط٢ ، ٢٠١٣ .
٨- غازي فيصل مهدي، عدنان عاجل، القضاء الاداري، بغداد ، ط٢، ٢٠١٣ ـ
٩- ماجد ارغب الحلو، القانون الاداري، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٧ .
١٠- ماهر صلاح علاوي الجبوري، مبادئ القانون الاداري، بغداد، ١٩٩٦ .
١١- محمد الدقس، التغيير الاجتماعي بين "النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع" ، ١٩٩٦ .
١٢- محمد الغير، القانون الاداري، دار العلوم للنشر، ٢٠٠٢ .
١٣- محمد سليمان الطماوي، مبادئ القانون الاداري دراسة مقارنة، الجزء الثاني، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩ .
١٤- محمد علي جواد، القضاء الأداري، المكتبة القانونية، بغداد، سنة الطبع بلا .
١٥- نواف كنعان، القضاء الأداري، "الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، عمان" ، ٢٠٠٢ .
١٦- وسام صابر العاني، القضاء الاداري، بغداد، ٢٠١٣ .

الـــرســائــل والاطــاريــح :-

١- محمد قحطان فرحان التميمي، النظام القانوني لمؤسسات حقوق الانسان الوطنية، دراسة في القانون الدولي والحالة في العراق، "أطروحة دكتواره" مقدمة الى "كلية الحقوق، جامعة النهرين"، ٢٠١٥ .

الـمـجلات :-

١- سالم سيلمان و خضير عباس عطوان، الفساد السياسي والأداء الإداري، دراسة في جدلية العلاقة، مجلة شؤون عراقية، العدد الأول، كانون الثاني، بغداد، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٠ .
٢- سعد العنزي، أخلاقيات الإدارة، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الثالث، ٢٠٠٢ .
٣- عباس فاضل محمود، "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الوطني في العراق"، مجلة الاستاذ، العدد ٢٠٣ جامعة بغداد، ٢٠١٢ .

٤- علي سامح سلامة، دور الشفافية والافصاح كأحد "متطلبات الحوكمة في تحقيق التميز الاداري"، "المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية"، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠١٨ .

٥- غازي فيصل مهدي، الحدود القانونية لسلطات محكمة القضاء الأداري في العراق، مجلة العدالة ، العدد ٢، بغداد، ٢٠١٠ .

ثانيا: المراجع الانجليزية :-

1- "Code of Federal regulations effect as of" December 31, 1948.
&"Administrative Procedure Act, June 11, 1946, ch. 324, 60 Stat. 237"
2- Olivier DUGRIP, L`urgence contentieuse devant les juridictionsadministratives, P.U.F., Paris1991.
3- "Pattinson, Shaun D (2015-03-01). "The Human Rights Act and"
thedoctrine "of precedent". Legal Studies. 35 (1): 142–164" .
4- "Quigley, Carroll (1966). Tragedy and Hope: A History of the" Worldin "Our Time.
San Pedro, CA: Macmillan Co. p. 71. ISBN 094500110X".